بهزاد: برامج تطبيقية بالتوازي مع الجهود الحكومية لخطط التنمية المستدامة 2030

«حماية البيئة» نظمت دراسة استبيانية دولية لـ11 منظمة مدنية بيئية في 8 دول عربية

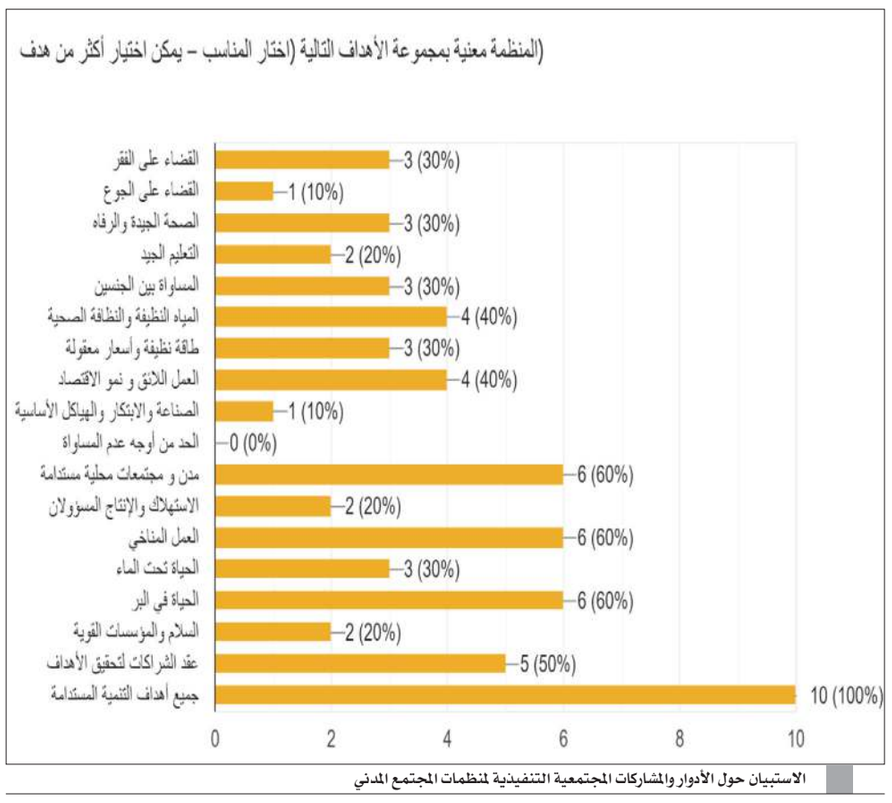

الاستبيان حول الأدوار والمشاركات المجتمعية التنفيذية لمنظمات المجتمع المدني

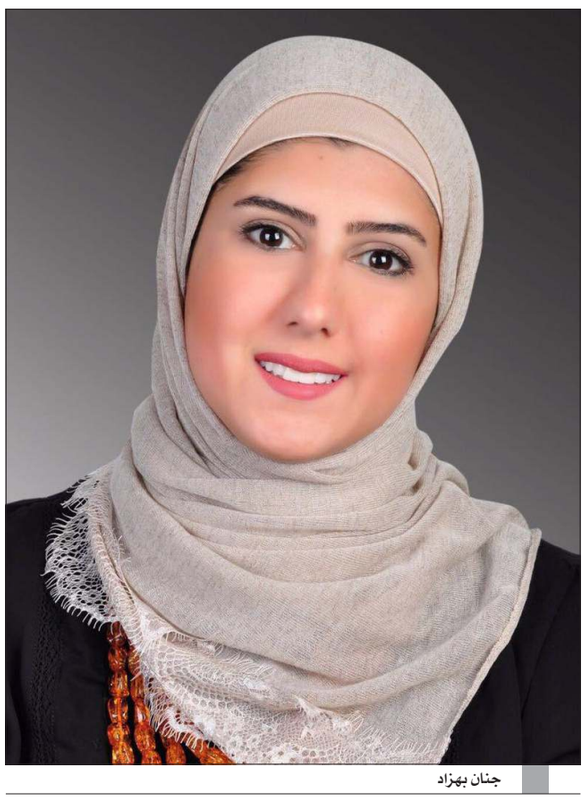
جنان بهزاد

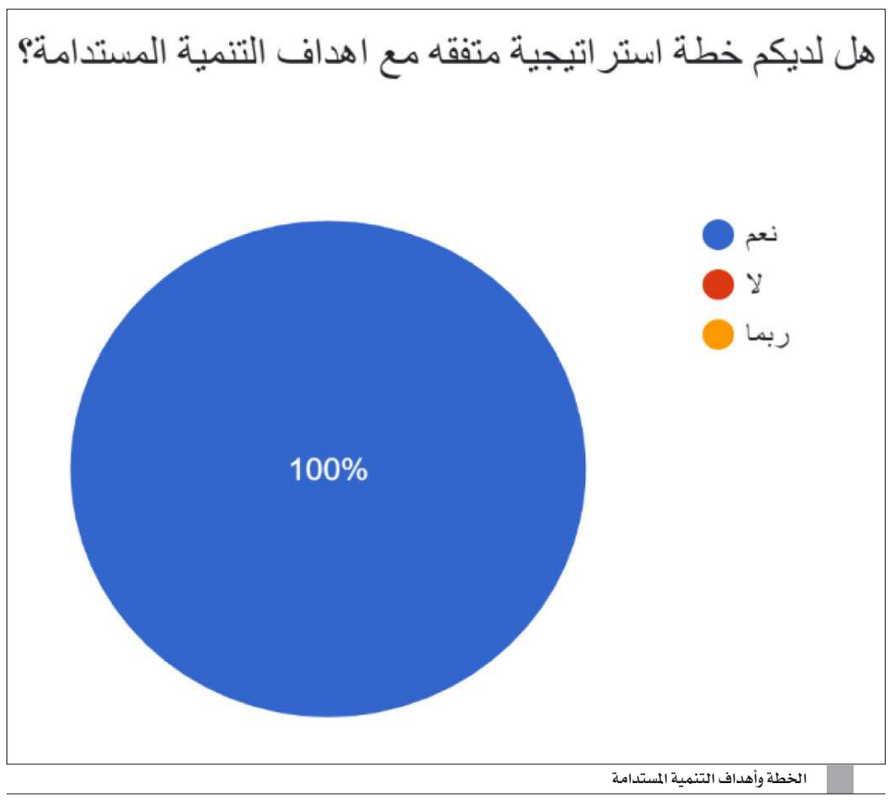

الخطة وأهداف التنمية المستدامة

طرحت الجمعية الكويتية لحماية البيئة دراسة استبيانية دولية مشمولة بـ11 جمعية بيئية في 8 دول عربية حول الأدوار والمشاركات المجتمعية التنفيذية لمنظمات المجتمع المدني في الوطن العربي ومدى تفاعلها مع قضايا واهتمامات مجتمعاتها بالتوازي مع الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص المبذولة في خطط التنمية المستدامة 2030 وما يناط بتلك المنظمات من برامج تطبيقية كل منها في مجاله التخصصي.

وكشفت جنان بهزاد أمين عام الجمعية عن المشاركة العربية الواسعة لمنظمات المجتمع المدني في الدراسة الاستبيانية، معلنة «شاركت كل من الجمعيه الاردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية، وجمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة بنزرت، وانسان للبيئة والتنمية، وجمعية أصدقاء التراث الاردنية، وجمعية معا لحماية الانسان والبيئة، وجمعية ارز الشوف، والجمعية الملكية لحماية الطبيعة، ومؤسسة إبداع للبيئة والتنمية المستدامة، وجمعية البيئة السعودية، وجمعية أصدقاء البيئة، والجمعية الكويتية لحماية البيئة التي قامت بتنظيم وإدارة الدراسة الاستبيانية للمشاركين من ثماني دول عربية وهي (الأردن والعراق والسعودية والامارات واليمن ولبنان وتونس والكويت) وجميع المنظمات المشاركة أعضاء في الشبكة العربية للبيئة والتنمية– رائد، وهي شبكة عربية للمنظمات غير الحكومية، تضم في عضويتها نحو 250 أعضاء من الدول العربية في شمال أفريقيا وغرب آسيا، واعترفت الجامعة العربية بها كممثل للمجتمع المدني في مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، فضلا عن المجلس العربي للمياه، وتهدف الشبكة إلى تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل أعضائها وتوثيق الروابط والإسهام في تحقيق التكامل البيئي والتنموي، والجمعية الكويتية لحماية البيئة عضو بها وتضطلع بمهام المنسق الوطني بدولة الكويت للشبكة».

وأوضحت بهزاد ان الدراسة الاستبيانية خلصت الى العديد من النتائج للمحاور المدرجة بها، وبينت ان «الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي متعددة ومتناسقة مع بعضها بما يخدم القطاع الحكومي ويدعم عمل الأهداف في التوعية والتنفيذ البرامجي بنسبة 80 في المئة في حين يقل عملها التشريعي وفي الصناعة والابتكار»، وأضافت «ملخص ما تقوم به المنظمات في زيادة نشر الوعي البيئي بين فئات المجتمع، ونشر الثقافة العلمية بالحفاظ على البيئة من خلال دعم ونشر البحوث العلمية، وادارة المحميات الطبيعية وتنمية المجتمعات المحلية، والاستشارة والتعاون ورسم الاستراتيجية المشتركة، والشراكة الكاملة في صنع القرارات البيئية، والتدريب، والاستشارات، وتنفيذ مشاريع مشتركة»، مؤكدة ان «من أبرز الملاحظات هي أن جميع المنظمات العربية تشترك في اهتمامها بادراج اهداف التنمية المستدامة ضمن خططها الاستراتيجية وتضمين الأهداف في المشاريع المنفذة وهذا يدل على اهتمام المجتمع المدني العربي في إيجاد التوازن بين النظام البيئي وكذلك النظام الاقتصادي للحفاظ على الموارد الطبيعية».

وأشارت إلى أن الدراسة خلصت كذلك إلى «إدراك اهمية دور الفرد في تطبيق الخطط الوطنية فالمجتمع المدني هو الذراع الأيمن للحكومات ليس فقط في عملية التنمية ولكن أيضاً في سد الحاجة الى الموارد البشرية والمشاريع التطبيقية الجريئة التي يسهم بها فئات المجتمع ويصلها عبر قنوات المجتمع المدني»، مضيفة «لعل من أبرز المشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني هي التمويل، ويركز المشاركون في الدراسة الاستبيانية أن التحديات والعوائق مرتبطة ارتباطا وثيقا في تمويل المصاريف التشغيلية والاستمرارية في بيئة العمل الغير محفزة للمتطوعين في ظل الحاجة الماسة لهم، هذا بالاضافة الى التحديات القانونية والتشريعية التي تقف أمام تطبيق المشاريع الطموحة».

وذكرت أن «نحو 50 في المئة من المشاركين يرون أن البلدان العربية لن تتمكن من اتمام جدول أعمال خطة 2030 باتباع مسارها الحالي، وهذا رقم يشير إلى خطورة العلاقة بين المجتمع المدني والحكومات، فالتطبيق الذي يسعى إليه المجتمع المدني أو الرؤية المجتمعية لا تنطبق مع تراه على أرض الواقع، مما يدل على ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي وحاجته لزياده التطور والانتاج، وهذا يجعل التحدي أكبر على منظمات المجتمع المدني لتحقق ما تراه بحاجة إلى استكمال بمساعدة ومشاركة القطاعين الخاص والحكومي في الدول العربية».

مؤكدة أن 10 في المئة فقط من جمعيات النفع العام في الوطن العربي (أعضاء شبكة رائد) يؤمنون بالقدرة على استكمال أجندة الأعمال. وحول النتائج المشمولة بمحور خدمات القطاع الحكومي لأجندة التنمية المستدامة، قالت إنها «جاءت متفائلة بالتعليم والصحة الجيدين والقضاء على الجوع، وهي من الأساسيات التي يجب أن تكون في اي مجتمع من المجتمعات، ومثل تلك الأهداف المرتبطة مباشرة بحياة الانسان فهي ذات أهمية لا يمكن التهاون فيها»، معلنة ان «من المشاهدات ان 50 في المئة يعتقدون باهمية دور الحكومات في عقد الشراكات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وهي نقطة تحسب للحكومات العربية، فصناعة التنمية تحتاج لادارة متكاملة لكل الطاقات البشرية في جميع المجالات والاختصاصات»، مضيفة «في حين ان الطاقة النظيفة والانتاج والاستهلاك ليس لهم أي اهتمام مالي، وهي من أهم القضايا العالمية والمحلية وهي أيضا قضايا المستقبل والتي تستحق أن تكون من أولويات الحكومات والتي يجب أن تكون ضمن الخطط الاستراتيجية للدولة، فلن تكمل دعامات بناء المستقبل دون استدراك القضايا المستقبلية من تغير المناخ وندرة المياه والحاجة لزيادة كفاءة التعليم والصحة وهي بالتأكيد جل عمل الحكومات في دول العالم أجمع».

ونوهت جنان بهزاد «بالنسبة للقطاع الخاص في الدول العربية المشاركة في الدراسة فان الموارد الاقتصادية والبشرية والخطط التنموية تساهم في القضاء على الفقر والعمل اللائق ونمو الاقتصاد والصناعة والابتكار والهياكل الاساسية وبناء المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، و60 في المئة لعقد الشراكات لتحقيق الاهداف، وهي ايضا من اهم الاولويات التي تجمع جميع الجهود في عقد الشراكات وأقل ما تقوم به في مجالات الحياة تحت الماء والقضاء على الجوع والحد من أوجه عدم المساواة، وبينت ان «المنظمات المدنية تعنى بأهداف التنمية المستدامة وتتشارك جميعها بالاهتمام بتطبيق جميع أهداف التنمية المستدامة، في حين يرتكز عمل البعض منها على تحقيق أهداف محددة تتجانس مع طبيعة المنظمات وبرامجها المشتركة المتسقة مع أهداف 2030، مؤكدة ان 100 في المئة من المشاركين يهتمون بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لافتا الى ان تلك المنظمات تسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال اطر مختلفة وتنطوي اهدافها على التوعية وتنفيذ البرامج المتسقة مع اهداف التنمية المستدامة وتبرز بعض المنظمات في تحقيق الصناعة والابتكار وتمويل المشاريع فيما تشارك غيرها في التشريع والرقابة.

تتمات

الناصر: لا سلام

أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ينهي الصراع العربي – الإسرائيلي ويحفظ حقوق الشعب الفلسطيني بدءا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، ووصولا لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، وبالأخص القرارات «242» و«338» و«2334» ، وغيرها من القرارات الدولية ذات الصلة ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

أضاف «وفي هذا الصدد فقد تابعنا باهتمام ما تطرق اليه وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض العام لوكالة الأونروا فيليب لازاريني ، مؤكدين على استمرار دعم دولة الكويت للوكالة في تقديمها لمساعداتها البناءة ، في دعم الشعب الفلسطيني وتخفيف المعاناة عنه».

وتطرق الناصر إلى الأزمة السورية ودخولها العام العاشر وما شهدته من مآسي إنسانية غير مسبوقة ، عانى منها الشعب السوري وما زال ، وتحول سوريا الى ساحة نزاع تتبارز فيها الأطراف الخارجية على حساب الشعب السوري ، مؤكدين هنا على موقفنا الثابت بأنه لا حل عسكريا للأزمة السورية ، وأن الحل الوحيد من خلال التسوية السياسية وفقا للقرار 2245 وبيان جنيف لعام 2012.

وقال: ان استمرار الأزمة في اليمن لا يزال يهدد الأمن في العالم العربي ، حيث إن استقرار اليمن من استقرار الدول العربية مجددا التأكيد أن الحل الوحيد للأزمة هو الحل السياسي المبني على المرجعيات الأساسية الثلاث المعتمدة والمتفق عليها وهي المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبالأخص القرار 2216 والالتزام باتفاق ستوكهولم.

وشدد في هذا الصدد على دعم كل الجهود التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن لاستئناف المشاورات والحوار السياسي والتوصل لتسوية تنهي الازمة بين الفرقاء وتلبي تطلعات الشعب اليمني الشقيق ، داعيا كافة الأطراف إلى الموافقة على المقترحات التي تم التوصل إليها.

ورحب في الوقت ذاته بجهود المملكة العربية السعودية لإعادة تفعيل اتفاق الرياض ، مجددا إدانة دولة الكويت واستنكارها لكافة الاعتداءات والهجمات التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية الشقيقة.

واكد وزير الخارجية على وقوف دولة الكويت مع المملكة العربية السعودية ، في جميع الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها واستقرارها.

على صعيد متصل قال الشيخ أحمد الناصر : إن دولة الكويت يؤلمها ما تشهده ليبيا الشقيقة ، مضيفا : «وعليه فإننا ندعو ونناشد الأطراف المعنية لتغليب المصلحة الوطنية ونبذ العنف والاحتكام إلى الحوار السلمي كسبيل لحل الأزمة القائمة كما تؤكد دولة الكويت دعمها لكافة الجهود الدولية الرامية لحقن دماء اشقائنا في ليبيا ووقف الاقتتال وإرساء السلام والاستقرار في ليبيا الشقيقة».

ودعا الى أهمية الالتزام بمخرجات المؤتمرات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة ، وبالأخص قرار 2310 مرحبا بالإعلان الصادر عن رئيس المجلس الرئاسي بحكومة الوفاق الليبية فايز السراج ورئيس مجلس النواب الليبي المستشار عقيلة صالح بالوقف الفوري لإطلاق النار وكافة العمليات العسكرية في عموم الأراضي الليبية.

ورحب باتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه بين حكومة جمهورية السودان والجبهة الثورية ، حول دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ، بجهود ووساطة مقدرة من جمهورية جنوب السودان.

واكد الناصر في ختام كلمته على مساندة ودعم دولة الكويت للسودان الشقيق في المرحلة الانتقالية القادمة ، معربا عن امله في ان يتلقى السودان مساندة عربية ودولية تعزز مسيرة السلام والامن في جميع ربوعها ، حتى تتحقق التنمية التي يتطلع اليها أبناء الشعب السوداني الشقيق .

من جهة أخرى أوضح الناصر ان هذا الاجتماع يأتي في ظل استمرار الظروف الاستثنائية ، التي فرضتها جائحة تفشي فيروس «كوفيد – 19» ، والتي لم تسلم من آثارها أي دولة من دول العالم ، وأصبحت تمثل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار الدول ، وبات معها التعاون والتنسيق بين الدول العربية ودول العالم أمرا ضروريا وملحا لمواجهة تداعياتها والحد من آثارها.

وأشار الى ان دولة الكويت شاركت ضمن الجهود الدولية في حشد الموارد والطاقات لمواجهة هذا الوباء وتداعياته ، وعملت إلى جانب المجتمع الدولي لمواجهة خطر هذا الفيروس والتخفيف من أعبائه ، حيث وجه حضرة صاحب السمو امير البلاد ، بتقديم مساهمة بقيمة 100 مليون دولار ، خصص جزء منها لدعم الدول العربية في مواجهة هذه الجائحة ، بالإضافة إلى دعم منظمة الصحة العالمية والمراكز البحثية في مختلف أنحاء العالم ، للتسريع في اكتشاف لقاح لهذا الفايروس.

وتم خلال الاجتماع مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال والقرارات والموضوعات ، المعنية بدعم وتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وما تضمنته البنود المدرجة كذلك من قضايا ومواضيع تتعلق بالتطورات الراهنة في المنطقة.

كما تم بحث آليات تطوير مختلف مجالات التعاون بين المنظومة العربية والدول الصديقة والمنظمات الدولية الأخرى.

64 مليار دينار

زيادة المصروفات على الإيرادات بمبلغ 14.05 مليار دينار تغطى من المال الاحتياطي العام للدولة.

وأوضحت بيانات الحساب الختامي عن السنة المالية 2018/2019 أن المصروفات الفعلية بلغت 21.84 مليار دينار، بينما بلغت الإيرادات المحققة 20.558 مليار دينار، وبلغ العجز الفعلي في الميزانية 1.3 مليار دينار.

وخلال مناقشة هذا البند قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد ، إن هناك اتفاقا مع وزارة المالية لتقديم مشروع قانون ، بإدراج ميزانية التسليح ضمن الميزانية العامة للدولة.

أضاف في مداخلة له خلال الجلسة أنه قبل عشر سنوات كانت الميزانية 11.25 مليار دينار لتصبح الآن 22.50 مليارًا ، وبالمقابل الخدمات تسوء لأنه لا يوجد ربط بين الميزانية والأداء، معتبرًا أن هناك كثيرًا من المؤسسات الحكومية غير منتجة.

وطالب النواب في مداخلات لهم خلال المناقشة بتعديل السياسات الحكومية المالية لإعادة الثقة للمواطنين بأداء الحكومة، مؤكدين أن الكويت تمر بمرحلة مالية حرجة .

وقال النواب إن العجز في الميزانية المقبلة هو أكبر عجز في العشر سنوات الماضية ، حيث يصل إلى أكثر من 14 مليار دينار.

ولفت النواب إلى أن الأمر خطر ومقلق بسبب عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة لتخفيف المصروفات مع زيادة الإيرادات، مشيرين إلى أن العجز المتوقع خلال خمس سنوات سيصل إلى 64 مليار دينار .

وقالوا إن هناك اختلالات في الميزانية الحالية دون تقديم علاج لها، إضافة إلى فشل الخطط الإنمائية للبلد وعدم وجود جهاز تنفيذي يتابع المشاريع ، مطالبين بتفعيل دور المجلس الأعلى للتخطيط .

وأشاروا إلى أن من المعضلات التي تواجه الدولة خلل التركيبة السكانية وعدم تنويع مصادر الدخل ، والالتفات الى القطاعات التي تدر إيرادات مثل قطاع الاتصالات، مقترحين إعادة استغلال أراضي الدولة والعقارات الخالية بما يدر دخلًا على الميزانية العامة، وتطوير شركه المشروعات السياحية، وتنمية الجزر لتوفير موارد جديدة.

وأشار نواب إلى أهمية إعادة النظر في الدعم وفقًا لشرائح بحسب دخل المواطن، وتحصيل رسوم على الطرق الجديدة والاهتمام بأملاك الدولة وتعديل القانون الخاص بها خاصة وأن هناك عقودًا انتهت منها سوق شرق ولا زالت تحت يد الشركات.

وانتقد نواب تضخم وترهل الجهاز الإداري للدولة بسبب التوسع في إنشاء الهيئات، معتبرين أن وجود 350 عضوًا في 36 مجلس إدارة أمر مكلف وغير مقبول.

وأكد النواب ضرورة إعاده النظر في سلم الرواتب والبديل الاستراتيجي ووضع آلية جديدة لتكافؤ الفرص، كما طالبوا بوضع جميع الجهات تحت الرقابة ، ومنها الديوان الأميري وهيئة أسواق المال ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي .

بن فرحان: إيران

سيادة ليبيا ووحدة وسلامة أراضيها.

كما جدد ترحيب المملكة بوقف إطلاق النار، مؤكداً على ضرورة البدء في حوار سياسي داخلي يضع المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات.

وفي الملف اليمني، قال «نناشد المجتمع الدولي بأن يولي المزيد من الاهتمام لوقف ممارسات الحوثيين وهجماتهم المتكررة بالصواريخ والطائرات المسيرة التي تستهدف المناطق المدنية الآهلة بالسكان والمطارات والمرافق والمنشآت المدنية بالمملكة».

وفي الشأن العراقي، أعلن بن فرحان أن المملكة تدعم مساعي العراقيين لتحقيق الاستقرار وحفظ السيادة وحماية مصالح الشعب العراقي ووقف التدخلات في شؤونه الداخلية.

وقال أيضاً «نتمنى للبنان أن يستعيد عافيته ويصون سيادته بعيدا عن الميليشيات الطائفية والتدخلات الخارجية».

أضاف: «الوطن العربي يعيش أوضاعا أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الحساسية والخطورة والتعقيد مما يؤكد على أهمية وضرورة تعزيز العمل العربي المشترك».

الفضل: وزير

النواب ، عرضوا خلال الجلسة على الحكومة ، رؤيتهم حول تعظيم إيرادات الدولة وترشيد الإنفاق.

من جانب آخر، أوضح الفضل أنه اجتمع بوزير الصحة الذي أبلغه أن الأنشطة التي لم تستأنف عملها إلى الآن ، مثل المقاهي ومكاتب السفر وغيرها من الأنشطة من المفترض أن يعقد بشأنها اليوم الخميس ، اجتماع بين وزير الصحة والمسؤولين في الصحة العامة من أجل العمل على فتح المجال لهذه الأنشطة لاستئناف عملها.

وأعرب الفضل عن أمله في أن يسفر الاجتماع المقرر اليوم ، عن خبر مفرح لأصحاب هذه الأعمال الذين تضرروا كثيرًا بسبب استمرار تداعيات أزمة كورونا.

في موضوع آخر انتقد الفضل استمرار قرار عدم تجديد للوافدين بعد سن الـ60، مبينًا أن هذه الفئة في مراكز ممتازة والدولة لم تصرف عليهم، بل إنهم يساهمون في دعم الاقتصاد المحلي.

«الصحة»: 838 إصابة

ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء من مرض «كوفيد – 19» 82222 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند ل «كونا» ، إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها ، وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وذكر أن الإصابات توزعت حسب المناطق الصحية ، بواقع 202 حالة في منطقة حولي ، و181 حالة في الاحمدي ، و172 حالة في الفروانية ، و169 حالة في العاصمة ، و114 حالة في الجهراء .

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 89 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد – 19» ، وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 9308 حالة.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية بلغ 4652 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 657751 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

«اتحاد الجامعة»

الحكومية الوحيدة، ويتعارض مع رؤية كويت جديدة 2035 التي تقوم بالأساس على الاستثمار في العنصر البشري.

وذكر الاتحاد في بيان صحافي له أمس، «كان الأولى بأجهزة الدولة وسلطتها التشريعية البحث عن سبل لزيادة ميزانية جامعة الكويت في ظل تزايد أعداد مخرجات الثانوية العامة والزيادة المتوقعة في أعداد المقبولين بالجامعة والذي يشكل ضغوطات مالية إضافية على الجامعة من أجل زيادة أعداد الشعب الدراسية وتوفير العدد الكافي من أعضاء الهيئة التدريسية والهيئة المعاونة والجهاز الإداري وتجهيزات المباني والمرافق والخدمات لاستيعاب هذه الزيادة، ناهيك عن زيادة حجم المصروفات نتيجة للتوجه نحو اتباع اساليب التعلم عن بعد».

وأضاف الاتحاد إنه «لمن المؤسف والمحزن أنه وعلى ما يبدو فإن حكومتنا وأعضاء مجلس الأمة الموافقين على تخفيض ميزانية جامعة الكويت لم يستوعبوا الدروس التي استخلصتها الأمم من الجائحة الحالية التي تعيشها البشرية والتي أظهرت تسابق جميع دول العالم نحو قطاع البحث العلمي لإيجاد علاج فعال للقضاء على فيروس كورونا المستجد، وبدلا من زيادة ميزانية الجامعة لدعم قطاعي البحث العلمي والدراسات العليا لتشجيع الباحثين والراغبين في الابتعاث فإذا بهم يخفضون الميزانية، في مشهد عبثي يضع جامعة الكويت مكتوفة الأيدي أمام أي محاولة للتطوير والتحديث ومباراة السباق العالمي نحو الارتقاء بالبحث العلمي ورعاية الموهوبين والمتميزين واحتضانهم».

«الداخلية» تحذر

أضافت :لا تحاول التجاوب مع المتصل من رقم وهمي حتي وإن كنت تعرف أنه نصاب فوقت المكالمة مكسب له للدخول على حسابك.